جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الصين و إدارة الصراع في القارة الآسيوية منذ عام 2011 م.م إياد مالك عبد المجيد أ.م.د عبد القادر دندن	1_ 12
2	ادارة المخاطر في استراتيجية الامن القومي الامريكي في الشرق الاوسط الباحث جمعة عادل علي فيحان	13_27
3	المقومات الجغرافية والسكانية وتأثيرها في قوة روسيا الاتحادية الباحثة حنين إبراهيم عبدالله ا.م.د احسان عدنان عبدالله	28_36
4	التوجهات المصرية لصياغة دور جديد في منطقة شرق المتوسط دموع قاسم كريم أ.م.د باقر جواد كاظم	37_49
5	صنع السياسة العامة في العراق بعد العام 2005 الباحث داخل عبد الحمزه هنين أ. د. فراس عبد الكريم البياتي	50_ 65
6	حراك تشرين الاجتماعي في لبنان وأثاره على الاستقرار وهشاشة الدولة م. م . سالي سعد محمد أ.د. أحمد عبد الله ناهي	66 _ 75
7	مرتكزات القوة الناعمة الإيرانية علياء حميد خيون أ.م.د نور عبدالاله عجرش	76_84
8	التكنولوجيا الخضراء وأهمية اعتمادها كسياسة عامة في العراق م.م علي عبد الرزاق شنشول	85_ 96
9	الحوار الوطني وتحويل النزاع في السودان بعد عام 2022 م.م. مصطفى صادق عواد	97_114
10	المعايير الدولية للحكم الصالح د. محمد عامر حسن	115 _ 126
11	الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة أ.م.د الاء طالب خلف الباحث: محمد عبدالعزيز مقداد	127_138
12	الارهاب السيبراني وأثره على الأمن القومي "العراق إنموذجاً" م.م قمر ثامر صبري	139_ 147
13	التوصيف الجيواستراتيجي لدول شبه القارة الهندية م.م. نسرين سمير جبار	148_ 161
14	انعكاسات تطوير القوى الكبرى لأجيال الحروب الجديدة على العلاقات الدولية م.م نظير سامي عبد الواحد أ.م.د. عباس سعدون رفعت	162_ 171
15	دوافع التوجه التركي أزاء منطقة المشرق العربي الباحثة: نهى مثنى نجم الدين أ.د. محمد ياس خضير	172_188
16	مكافحة الفساد وآليات معالجته في العراق م.م سارة عبد زاير	189_ 204
17	جهاز مكافحة الارهاب ودوره في تحقيق الامن المستدام ودور الاستراتيجية الوطنية في بناء السلام في العراق م.م ضحى فيصل علي	205_217

18	الرقابة على اللامركزية الادارية في العراق بعد عام 2003 م.م عفاف ظافر هادي	232_218
19	السلوك السياسي للجماعة الإسلامية في مصر بعد عام 2011 م.م علياء محمد طارش	250_233
20	التنمية السياسيَّة في العراق مابعد عام 2003 م. م. محمد مجيد حسين	267_251
21	تجربة اقليم كردستان العراق التنموية م.م أسامة محمد صاحب	277_268
22	معضلة الأمن في منطقة الشرق الأوسط " دراسة في مضامين مكافحة الارهاب " م. م ليث علاء خضير	297_278
23	تطور الحرب الروسية الاوكرانية و أنعكاساتها على القارة الافريقية (نماذج مختارة) م.م. مناسك عبد الوهاب حكمت	314_298
24	معادلات الامن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والتوجه نحو السلام م.م نبأ إحسان شريف	330_315
25	تحديات المشاركة الانتخابية للمرأة في العراق بعد عام 2005 م.م نور مشتاق حسن	345_331
26	دور النظم الادارية في السياسة المحلية (دراسة حالة العراق) م. م. نور موفق عبد الغني	361_346
27	سياسة تركيا الخارجية في ليبيا وتحدياتها (2011_ 2021) م.م هبه حميد شمخي الكناني	381-262
28	أثر الثقافة السياسية للأحزاب الكردية على الهوية الوطنية وانعكاساتها على بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي 2003 م.م هدى عبد الحسين فياض	396-382
29	تطور الحروب واثرها على الامن الوطني للدول (الحرب الهجينة انموذجا) م.م. هناء رحيم زيدان	411-397
30	أثر الفساد السياسي على الأنتخابات بعد عام 2003 (أنتخابات 2021 أنموذجاً) م.م. هند احمد عبد	425-412
31	توحيد السياسات في المؤسسات الحكومية بعد العام (2014) في العراق (الذكاء الاصطناعي أنموذجاً) م.م. هند شاكر محمود	438-426
32	الصين ومستقبل الصراع في بحر الصين الجنوبي م.م حسين حسن عزيز أ.د هيثم كريم صيوان	455-439
33	الحزب الشيوعي الصيني في العصر الجديد م.م منار شاكر محمود	473-456

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧١
Issue 71

تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول / ٢٠٢٢
Oct. - Nov. - Dec. / 2022

قضايا سياسية
العدد ٧١
٢٠٢٢

طبع في
الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة

التوجهات المصرية لصياغة دور جديد في منطقة شرق المتوسط

Egyptian tendencies to formulate a new role in the eastern Mediterranean region

دموع قاسم كريم* أ.م.د باقر جواد كاظم**

Dumue Qasim karim Baqer Jawad Kadhum

الملخص :

يمُثل الدور المصري حجر الزاوية لمجمل التفاعلات والترتيبات الإقليمية الفاعلة، وطرف مهم في إدارة معظم الأحداث والقضايا الإستراتيجية الرئيسة التي تعتري تفاعلات البيئة الإقليمية في الوقت الراهن، والتي إقترنت بتأدية أدوار جديدة للعديد من القوى الإقليمية والدولية، لذا عمدت مصر إلى تبني توجهات جديدة تنسجم مع ما تشهده المنطقة من تفاعلات وتوجهات مختلفة لعموم مكونات البيئة الإقليمية سبيلاً لدعم سياستها في المنطقة.

Abstract:

The Egyptian role represents the cornerstone of all effective regional interactions and arrangements, and an important party in managing most of the major strategic events and issues that currently afflict the regional environment interactions, which were associated with the performance of new roles for many regional and international powers. The region is witnessing various interactions and directions for all the components of the regional environment as a way to support its policies in the region.

المقدمة:

أضحت منطقة شرق المتوسط ساحة جديدة للتنافس على النفوذ والهيمنة بين العديد من القوى الفاعلة من داخل وخارج المنطقة، وذلك في ضوء تشابك العديد من المقومات والمحددات الخاصة بأهمية المنطقة الإستراتيجية وبعض الملفات والقضايا المحورية مثل (الطاقة، ليبيا، سوريا، النفوذ والهيمنة...الخ) التي يشكل التفاعل معها منطلقًا مهمًا للحصول على موطئ قدم في المنطقة، وهو ما تعزز مع لجوء العديد من تلك القوى الفاعلة لتبني توجهات جديدة في تفاعلات بيئتها الأمنية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بهدف تحقيق المزيد من المكاسب التي تعزز حضورها في المنطقة الغنية بالموارد والثروات الطبيعية مما يجعلها هدفًا جاذبًا لاهتمام العديد من القوى الدولية مستقبلًا.

مثلت التطورات التي تشهدها منطقة شرق المتوسط في المدة الراهنة نقطة تحول فاصلة في طبيعة تفاعلاتها، خاصةً إذا ما علمنا أن نتائج تلك التفاعلات كانت الأساس في بناء بيئة أمنية جديدة لعموم المنطقة، وستمهد الطريق لإيجاد توازن إستراتيجي جديد لا يتضمن فاعلين جدد فحسب، بل وأنماط جديدة من التفاعلات وتوجهاتها كذلك، ومن هذا المنطلق سعت مصر إلى تبني توجهات جديدة في تفاعلات المنطقة تعمد من خلالها إلى تأكيد حضورها في معادلة التفاعل الإقليمي مع باقي القوى الفاعلة.

أولاً: أهمية البحث:

* باحثة في برنامج الدكتوراه، جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية

** استاذ تدريسي في جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية.

تبرز أهمية البحث في أن لدى مصر رغبة في إعادة تأكيد نفسها كقوة فاعلة من خلال المنطقة، التي تزداد في أهميتها نظرًا لتموضعها الاستراتيجي كمفترق طرق، مما يمكّنها من نسج علاقات جيدة مع دول المنطقة بما يضمن الحصول على دعم أكبر على المستوى الدولي والإقليمي، إضافة إلى الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة في المنطقة من أجل الوصول للموارد والثروات الطبيعية فيها، والعمل على تأدية دور مهم إلى جانب حلفائها وأصدقائها ضمن إطار التحالفات الجديدة في عموم بيئتها الإقليمية.

ثانياً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في حقيقة كون الدور المصري يواجه تحديات متعددة في محيطه الإقليمي، سيما من قبل الدور التركي المنافس له، وهو الأمر الذي يلقي بالعديد من الصعوبات في دراسة الدور المصري، ويدفع بنا لصياغة سؤال مركزي ينطلق البحث للإجابة عنه وهو:

((ما هي أبرز ملامح توجهات الدور المصري في منطقة شرق المتوسط؟))، ولأجل ذلك سيحاول الباحث الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- ما هي أبرز سمات التوجهات المصرية في المنطقة؟
2- ما هي ملامح الدور المصري؟
3- ما هي رؤية الدور المصري لطبيعة تفاعلات البيئة الإقليمية؟

ثالثا: فرضية البحث:

سبيلاً للإجابة على الأسئلة سابقة الذكر عمدت الدراسة إلى تبني الفرضية الآتية :

وجود العديد من المتغيرات الجديدة في المنطقة، تدفع بالدور المصري إلى تبني توجهات جديدة تتماشى مع تلك المستجدات للإستفادة منهما بما ينسجم وتحقيق أهدافها في المنطقة.

رابعاً : مناهج البحث :

إعتمد الباحث للوصول إلى غايته على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الأسباب الكامنة وراء حركة التوجهات المصرية في بيئته الإقليمية على النحو التي هي عليها في الوقت الراهن.

خامساً : هيكلية البحث:

طبيعة البحث اقتضت تقسيمه إلى ثلاثة محاور، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، إذ تم في المحور الأول دراسة طبيعة التوجهات المصرية في منطقة شرق المتوسط وملامح البيئة الإقليمية فيها، بينما عمدنا في المحور الثاني إلى دراسة ملامح الدور المصري، وإنصرف المحور الثالث لدراسة الرؤية المصرية لطبيعة تفاعلات البيئة الإقليمية.

أولاً: التوجهات الإقليمية المصرية:

كان دور مصر الإقليمي يتراجع خلال الفترة الماضية، لكن العامل الأساسي لهذا التراجع لم يكن مرتبطًا بالتحولات الخارجية فقط، وإنما (كان وما زال) يكمن في المشاكل البنيوية التي تعاني منها الدولة المصرية، وَجُلها في الجانب الإقتصادي وهي المشاكل التي تراكمت بمرور الزمن، ومن ثم لم تكن هناك الكثير من الآراء التي تتفاءل بإمكانية القيام بتأدية دور جديد وفاعل لمصر في المنطقة[1]، وهو الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى انفجار ثورة 25 كانون الثاني من العام 2011 في سياق دومينو الثورات العربية الذي بدأ مع ثورة تونس في 17 كانون الأول 2010، ومعه بدأ المسعى المصري لإعادة صياغة توجهاتها في المنطقة بما يتناسب مع طموحها في تأدية دور مهم ضمن تفاعلات البيئة الأمنية للمنطقة [2]،

---

[1] السيد علي أبو فرحة، سياسة مصر تجاه القوى الكبرى... المحددات والدلائل، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مركز القاهرة للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 227، كانون الثاني 2022، ص 78.

[2] Alessia Melcangi, Eastern Mediterranean: Testing Egypt's Geopolitical Ambitions, (Milan, Italian Institute for International Political Studies), July17, 2020
https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/eastern-mediterranean-testing-egypts-geopolitical-ambitions-26985

ما يُعد بمثابة التحول الجوهري ليس فقط فى سياستها الخارجية فحسب، ولكن فى توجهات الدولة عامة، وبالتالى بدأت بإيلاء الإهتمام للعديد من الملفات والقضايا في المنطقة[1]، لا يقل شأناً عما تؤديه باقي القوى الفاعلة فيها.

كانت هناك مجموعة من التحديات التي تبلورت أمام الدور المصري في مرحلة قبل عام 2013 والتي عُدت العامل الأساس في نهج سياسة إقليمية جديدة قوامها الدور المركزي المنخرط في قضايا المنطقة وشواغلها بدءاً من المسألة السورية، الذي من خلاله سعت لبناء دور فعال في المنطقة[2]، لذا فإن المسعى المصري لبناء دور جديد لم يكن بمعزلٍ عن عدد من المتغيرات المهمة التي ساهمت بضرورة رسم توجهات جديدة لهم[3]، فالمتغيرات الهيكلية التي تشهدها البيئة الجيوسياسية لشرق المتوسط والتي معظمها لا تزال قيد التشكل، تغير من طبيعة الترتيبات الأمنية التي عرفتها المنطقة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وتعكسها مؤشرات عديدة، منها وربما أبرزها متغير ميزان القوى وخرائط النفوذ للقوى الدولية والإقليمية في المنطقة، فضلاً عن الطفرة الاقتصادية في ظل اكتشافات الغاز، والتي شكّلت هي الأخرى محفزًا إضافيًّا للمتغيرات الإستراتيجية في المنطقة، ولعل أهم تلك المتغيرات هي:

1. تحولات الدور التركي في المنطقة.
2. تطورات المسألة الليبية.
3. تنامي الدور الروسي في المنطقة.
4. تغير معادلة التوازن الإقليمي لغير صالح المصالح المصرية.
5. بزوغ العديد من الأدوار الجديدة لفاعلين من خارج المنطقة.
6. إكتشافات مكامن الغاز الطبيعي في المنطقة، وتنامي أهمية المسارات والممرات البحرية فيها.

عمدت مصر إلى تبني توجهات جديدة في المنطقة إعتماداً على قناعتها الراسخة بضرورة الحفاظ على معادلة "التوازن الاستراتيجي الإقليمي"، وهو ما أشار إليه الرئيس المصري في شباط 2021 بتأكيده على نجاح مصر في تحقيق التوازن الاستراتيجي من منطلق المصالح المصرية في المنطقة[4]، وإدراكها لطبيعة التحولات والمتغيرات الإقليمية، في ظل إقليم مضطرب منذ أكثر من عقد تقريباً، وقابل للمزيد من الاضطرابات، حيث لم تدخل مصر معادلة التفاعل الإقليمي إلا لضمان أمنها القومي من خلال رؤية جديدة لمنطلقات تلك التوجهات الرامية لـ (خفض مساحة التوتر الإقليمي في ساحات الانخراط، التعاون مع القوى الإقليمية والدولية في إطار سياسة حفظ هذا التوازن)، لذا شهدت منطقة شرق المتوسط نشاطاً مصرياً محموماً، سيما وأنها أصبحت محل اهتمام استراتيجي عالمي نتيجة للاكتشافات الضخمة للغاز الطبيعي بها[5] ، والتي بدأت عام 2009، وهذه الاكتشافات أدت إلى تحول شرق المتوسط إلى منطقة إستراتيجية، وبدأ يظهر في إطارها تفاعلات وتحالفات جديدة، ومشروعات للتعاون لم تكن موجودة من

---

(1) مهاب حسني النحال، المتغيرات الداخلية والخارجية وتأثيرها على السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحولات الإستراتيجية في المنطقة العربية بعد 2011، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، (جامعة السويس، كلية الإدارة والإقتصاد)، العدد 8، تشرين الأول 2020، ص 185.

(2) دعاء سيد راتب فايز، سلوك الدولة تجاه الصراعات الخارجية بالتطبيق علي السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا (2011-2018)، (برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية)، نيسان 2020، ص ص 150-155.

(3) مهاب حسني النحال، المتغيرات الداخلية والخارجية وتأثيرها على السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحولات الإستراتيجية في المنطقة العربية بعد ٢٠١١، مجلة السياسة والإقتصاد، (جامعة بني سويف، كلية السياسة والإقتصاد)، المجلد 9، العدد 8، تشرين الأول 2020، ص ص 187 – 192.

(4) أحمد عليبه، القوة والتراكم: تنامي الدور الإقليمي لمصر، تقديرات إستراتيجية، (القاهرة، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، 2021/6/1.

(5) محمد أنيس سالم، تحديات صياغة إستراتيجية مصرية لشرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 213، تموز 2018، ص ص 65-68.

قبل، وقد نشطت التوجهات المصرية في هذه المنطقة من خلال السعي إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وروسيا وحلفائها الإقليميين التقليديين[1].

الرغبة المصرية بتأدية دور جديد لا يبتعد في مضمونه على الطموح بإعادة زعامتها في المنطقة التي كانت تميز دورها في الماضي، وعَدَها "قوة إقليمية" (على وفق وجهة النظر المصرية) [2]، إذ كانت للتوجهات المصرية مؤشرات مهمة تدل على فاعلية ذلك الدور وطموحه بتبوء مكانة إقليمية متصاعدة، إذ نجحت الوساطة المصرية في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين الفصائل الفلسطينية و(إسرائيل) في العديد من المناسبات، كما مارست دوراً محورياً في إبرام اتفاق وقف إطلاق النار الشامل في ليبيا في تشرين الأول 2020. وفي الشهر نفسه، شاركت مصر في عملية سلام جوبا في جنوب السودان، بالإضافة إلى دعم عملية الانتقال السياسي في الخرطوم، والانخراط في جهود تسوية الأزمة السياسية اللبنانية، فضلاً عن دورها الرئيسي في ترتيبات إقليم شرق المتوسط الاقتصادية والأمنية، ومن ثم فإن الحديث في هذا السياق يعبر عن ما أسماه البعض بكونه "تنامي الدور" الراهن، وليس "استعادة الدور" الإقليمي[3] الذي كانت تؤديه سابقاً.

رغم كون مصر ذات مصادر كبيرة للغاز إلا أنها تأثرت بأحداث الربيع العربي والانقلاب السياسي فيها مما جعلها تتأثر في موضوع الطاقة، لكنها بسبب الاكتشافات الكبيرة والدعم (الإسرائيلي) لها في الحصول على الموارد اللازمة من الطاقة، جعلها تنجح في معالجة هذه المشاكل وتتحول إلى مركز إقليمي للطاقة[4].

أثارت الاكتشافات المتوالية لمصادر الطاقة في المياه البحرية المصرية التكهنات حول طبيعة الدور الذي من الممكن أن تؤديه مصر في المنطقة، كونها عززت الرغبة المصرية بتأدية دور جديد[5]، لا ينحصر في الطموح بأن تصبح مركزاً محورياً إقليمياً للطاقة، من خلال الاعتماد علي منشآت الغاز المسال الموجود لديها فحسب، بل ويتعداه الأمر بمكانة مرموقة في معادلة التفاعلات الإقليمية.

التوجهات المصرية في منطقة شرق المتوسط ترتكز في الأساس بالاعتماد على تحالفات جماعية مع لاعبين آخرين كما هو الحال في الإنخراط في مثلث يجمعها مع (إسرائيل) واليونان، وهو مثلث يوحي بأنه موجه باتجاه قوة إقليمية مجاورة وهي تركيا، كذلك الحال في مثلث علاقتها إلى جانب السعودية والإمارات، فضلاً عن الشراكات الثلاثية الأخرى مثل شراكتها مع (قبرص واليونان)، فضلاً عن التأكيد على شراكتها المتنامية مع روسيا[6]، وهذه التوجهات تنبع من شعور حقيقي بالتهديد لأهدافها الإستراتيجية ولاستقرارها، وذلك في أعقاب النشاط التركي المتزايد في ليبيا وشرق البحر المتوسط ومحاولة وضع

---

[1] Jesús Manuel Pérez Triana, Russia in the Eastern Mediterranean: a Counterweight to the West?, Security and Defense Analyst, (Barcelona, Barcelona centre for international affairs), No,178, 07/2017, p.3.
https://www.cidob.org/en/publications/publication_series/notes_internacionals/n1_178/russia_in_the_eastern_mediterranean_a_counterweight_to_the_west

[2] علي حسن باكير، المكانة الإقليمية لمصر في الذكرى الثامنة لاندلاع الثورة المصرية: هل مصر "قوة إقليمية"؟، دراسات، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات)، 2019/1/29.

[3] أحمد عليبه، القوة والتراكم: تنامي الدور الإقليمي لمصر، مصدر سبق ذكره.

[4] حمد جاسم محمد، التنافس الدولي على موارد الطاقة في شرق المتوسط (سوريا أنموذجاً)، مجلة إكليل للدراسات الإنسانية، العدد 7، أيلول 2021، ص 523.

[5] Suzanne Carlson, pivoting energy relations in the eastern Mediterranean, Turkish policy quarterly, Vol.15, No.1, 2016,pp.69-71.

[6] Alexey Vasiliev, Russia's Middle East Policy From Linen to Putin, (New York, Taylor & Francis Group, Routledge), 2018, p.379.

إستراتيجية وقائية مضادة من خلال التحالفات الإقليمية والردع العسكري[1]، لذا فإن حدوث عدة تغيرات سياسية وأمنية، تصاعدت حدتها منذ عام 2011 عقب ما شهدته المنطقة العربية من تغيرات جاءت في إطار ما أُطلق عليه "الربيع العربي"، فضلاً عن تداعيات الأزمة الليبية وإكتشافات الغاز الطبيعي في المنطقة، وتنامي أدوار عدد من القوى الفاعلة من داخل وخارج المنطقة، أدى بمصر إلى إعادة توجهاتها نحو دور أكثر فاعلية يختلف بمضمونه عما كانت تؤديه في السابق، عبر حزمة من الآليات متعددة الأبعاد والدوائر[2]، في ظل ما يتمتع به الإقليم من أهمية جيوستراتيجية بالغة.

ثانياً: ملامح التوجهات المصرية في المنطقة:

السعي المصري لبناء دور جديد في المنطقة، تبلورت معالمه نتيجة لجدل العديد من الآراء والأفكار التي عمدت لصياغة توجهات جديدة قوامها الفاعلية والتأثير في القضايا المختلفة، بدءاً من بناء شبكة تحالفات من القوى الإقليمية والدولية لمساندة هذا الدور المتنامي في المنطقة المحيطة بها[3] .

أصبحت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، محل اهتمام استراتيجي عالمي نتيجة للإكتشافات الضخمة للغاز الطبيعي والتي أدت إلى تحول شرق المتوسط إلى منطقة إستراتيجية، وبدأ يظهر في إطارها تفاعلات وتحالفات جديدة، ومشروعات للتعاون لم تكن موجودة من قبل، وقد نشطت السياسة الخارجية المصرية في هذه المنطقة، وتمثل ذلك في العديد من لقاءات القمة بين مصر واليونان وقبرص، بالإضافة لتعاون عسكري ومناورات مشتركة في البحر المتوسط، وطرح مشروعات للتعاون الإقتصادي (الإستفادة من محطات تصدير الغاز المسال الموجودة بمصر) من أجل تصدير غاز المنطقة للقارة الأوربية، كما ساهمت في إنشاء منتدى شرق المتوسط للغاز، وقادت الجهود لتحويله إلى منظمة إقليمية[4]، ولوجود جملة من التحديات الأساسية[5]، أعطت التوجهات المصرية في المنطقة الأولوية للمصالح الوطنية وفق منهج يُعرف أيضًا باسم "عقيدة مصر أولاً" أو "عقيدة السيسي"، وتتضمن:

1) علاقة متوازنة مع القوى العظمى والفاعلين الإقليميين الرئيسيين.

2) احترام المفاهيم التقليدية للسيادة وعدم التدخل.

3) إعادة التأكيد القومي لمصر على حرية المناورة داخل المنطقة. نهج منقح أنتج عددًا كبيرًا من التحولات في السياسة على المستويين الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية المصرية.

شهدت مصر في العشر سنوات الأخيرة عددًا من التحولات والمتغيرات على الصعيد الداخلي والتي ساهمت بشكل كبير في التأثير على سياستها الخارجية، وقد تسببت بعض التحولات في انحسار الدور المصري الخارجي وغياب عوامل التأثير، خاصة تلك الفترة التي أعقبت أحداث 2011 والتي انصب

---

[1] Alessia Melcangi, Eastern Mediterranean: Testing Egypt's Geopolitical Ambitions, (Milan, Italian Institute for International Political Studies), July17, 2020
https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/eastern-mediterranean-testing-egypts-geopolitical-ambitions-26985

[2] أبو بكر الدسوقي، الأعمدة السبعة للدبلوماسية المصرية، (القاهرة، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 227، كانون الثاني 2022، ص ص 32-33.

[3] مصطفى علوي، رؤية إستراتيجية لتغيرات الإقليم والعالم، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 216، نيسان 2019، 307.

[4] محمد كمال ، السياسة الخارجية المصرية ما بعد ٣٠ يونيو: أهداف و دوائر جديدة، آفاق إستراتيجية (القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)، العدد 3، حزيران 2021، ص.3.

[5] محمد أنيس سالم، التحديات الإقليمية السبعة للأمن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 217، تموز 2019، ص 130.

التركيز فيها على قضايا الداخل وعملية الانتقال والتحول السياسي والدستوري التي شهدتها، والتي اتسمت أغلبها بغياب دور الدولة وهشاشة الأوضاع الأمنية وهي السمة التي سيطرت على الدولة العربية في هذه الفترة، والتي قد تسببت في وقوع عدد من الدول (سوريا، ليبيا، اليمن) في مربع الدول الفاشلة غير القادرة على حماية وتأمين حدودها من الاختراقات والتدخلات الخارجية، لدرجة أن هذه الدول أصبحت ساحة للفواعل الدوليين وأصحاب المصالح المختلفة، ناهيك عن بروز الجماعات والتنظيمات الإرهابية.

كانت ثورة 30 تموز 2013 ضمن التحولات الفارقة التي أثرت في مجمل التفاعلات المصرية الخارجية، والتي كانت لها تبعات محورية على صعيد التفاعلات الخارجية، إذ تبنت مصر فيما بعد سياسة خارجية نشطة ومتزنة في عدد من الدوائر (العربية، الأفريقية،الإقليمية والدولية)[1]، وتعد منطقة شرق المتوسط في مقدمة المناطق التي أولتها الحكومة المصرية الإهتمام الكبير سبيلاً لتحقيق هدف مركزية تتوخى تحقيقه، وهو ضمان تأدية الدور (القائد والزعيم) في المنطقة، لذا تتميز الحركة المصرية في المنطقة بكونها تعتمد على فكرة استفادتها من طبيعة الأوضاع الحالية في عموم المنطقة وتأديتها دور الحامي لقضاياها نيابة عن القوى الفاعلة (الولايات المتحدة الأمريكية) وقربها من القوى الإقليمية الفاعلة (السعودية، (إسرائيل)[2].

تضمنت التوجهات المصرية تعزيز دورها وقيادتها للتفاعلات شرق المتوسط من خلال عدد من المسارات والتحركات المختلفة بهدف الحفاظ على مصالحها وتعزيز نفوذها شرق المتوسط، مع الأخذ بنظر الإعتبار اعتماد إستراتيجية دقيقة للحفاظ على التوازن القائم في المنطقة، واحتواء أي تهديد للنظام الإقليمي وتفاعلاته[3]، بما يضمن عدم وجود طرف يتفوق على غيره من الأطراف ، خاصة بعدما أصبحت المنطقة جزءًا من أمنها القومي، الأمر الذي يمكن تحديده فيما يلي:

1- اتخذت مصر مسلكًا قانونيًا في إطار مساعيها لتأمين نفوذها وتعظيم مكاسبها شرق المتوسط، وقد دارت التحركات المصرية وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة للبحار 1982 والتي تحدد سيادة كل دولة وسلطاتها في مناطقها البحرية، وقد تحركت مصر في مسارين: الأول، عبر توقيع الاتفاقية الإطارية لاستغلال الثروات الهيدروكربونية بين مصر وقبرص والذي تم التصديق عليه عام 2014، كما قامت من ناحية أخرى، بتوقيع اتفاق مماثل لترسيم الحدود البحرية مع اليونان في آب 2020، قبل أن تقره الأمم المتحدة في كانون الأول من العام ذاته.

2- على الصعيد السياسي امتلكت القاهرة أدوات التأثير والنفوذ من خلال عدد من التحركات، يأتي في مقدمتها العمل على تعزيز وتفعيل الشراكة في منطقة المتوسط من خلال تدشين آلية للتعامل الثلاثي بين مصر وقبرص واليونان والتي بدأت نواتها الأولى في تشرين الثاني 2014 ثم توالت فيما بعد القمم بين هذه الدول، وقد اتخذت هذه القمم طابعًا أشبه بالمؤسسي في ظل حرص الأطراف الثلاثة على دورية الانعقاد، علاوة على دورها في توسيع التعاون في مختلف المجالات والذي دخل ضمن نمط التحالف الاستراتيجي في العلاقات الدولية.

---

[1] أماني صلاح الدين سليمان، الدبلوماسية المصرية: ادوار مختلفة ودوائر جديدة، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 227، كانون الثاني 2022، ص ص 84-87.

[2] Mehran Kamrava, Hierarchy and Instability in the Middle East Regional Order, International Studies Journal, Vol. 14, No. 4 / Spring 2018,p.3.

[3] Giuseppe Dentice, Shifting Priorities: The Evolution of Egypt's Foreign Policy, Commentary, (Milan, Italian Institute for International Political Studies), 24September 2020.
https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/shifting-priorities-evolution-egypts-foreign-policy-27409

سعت مصر إلى تحقيق التوازن في علاقاتها مع القوى الكبرى بعد عقود من سياستها الخارجية الموالية لأمريكا تقليديًا، وهو ما يتضح لنا في علاقتها الإستراتيجية مع كل من الصين وروسيا وفي خفض العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة نسبياً[1]، كما عمدت إلى تبني سياسة أكثر إعتدالاً حيال العديد من قضايا المنطقة على نحوٍ مغاير لما كانت تنتهجه في السابق، وهو ما عرضها وفق العديد من الآراء لأنواع جديدة من التهديدات الأمنية الصعبة كما هو الحال في القضايا الرئيسية لمصر (الحرب الليبية، والانتقال السوداني بعد البشير وأزمة سد النيل)، وكذلك موضوع التنافس في منطقتي البحر الأحمر وشرق البحر الأبيض المتوسط.

من ناحية أخرى، تدخل تحركات مصر ومساعيها في تشكيل عدد من التكتلات الجماعية شرق المتوسط ضمن محور التأثير، إذ تمكنت عبر جهود دبلوماسية نشطة من تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط، بعدما توافقت مصر وقبرص واليونان في تشرين الأول 2018، على إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط على أن يكون مقرة القاهرة، وقد ضم المنتدى كل من (مصر، فلسطين، الأردن، قبرص، إسرائيل، اليونان، إيطاليا)، قبل أن يتحول لمنظمة إقليمية في أيلول 2020، وساهم هذا التحول في تعزيز مكانة مصر لدى دول المنطقة خاصة بعدما تم إضفاء الطابع المؤسسي على منتدى غاز المتوسط، ما يعني مزيد من التنسيق والتعاون بين هذه الدول في مختلف المجالات.

في السياق ذاته، لا تنفصل الجهود المصرية في الأزمة الليبية عن مساعيها ودورها القيادي لمنطقة شرق المتوسط، خاصة في ظل قدرة القاهرة على تحجيم نفوذ أنقرة بعدما تدخلت عسكريًا في ليبيا، إذ إن النفاذ لغاز المتوسط يعتبر ضمن محفزات ودوافع تركيا في توجهاتها نحو المنطقة، ومن هنا يمكننا تفسير ردع مصر لتركيا ضمن تحركات مصر المؤثرة في الحفاظ على مصالحها، بالإضافة لجهود القاهرة في تسوية الصراع الليبي والحفاظ على وحدة الأراضي وبناء المؤسسات والذي بدا واضحًا من خلال إعلان القاهرة في تموز 2020 لتسوية الأزمة الليبية، وهذه التحركات تدخل في إطار المسار السياسي والدبلوماسي الذي تقوده مصر في المتوسط.

3- عملت مصر على الحفاظ على ثرواتها الطبيعية في منطقة شرق المتوسط وتعزيز نفوذها عبر تفعيل المسار العسكري وذلك في إطار عدد من الإجراءات من بينها:

أ. الانتشار العسكري، حيث تمتلك مصر انتشارًا عسكريًا مؤثرًا يتمثل بشكل أساسي في عدد من القواعد العسكري، وذلك بهدف هدف حماية وتأمين المصالح المصرية
ب. تعزيز ودعم المقومات البحرية، وذلك من خلال الاستثمار في القدرات البحرية.
ج. الحفاظ على مصالحها في المتوسط عبر تعزيز الشركات والتدريبات العسكرية مع دول المنطقة وفي مقدمتها اليونان .

التوجهات سابقة الذكر كان لها الأثر الكبير فاعلية الدور المصري في المنطقة، إذ أصبح محورًا رئيسيًا في معظم تفاعلاتها[2]، كما ساهمت تحركاتها في تعزيز فرصها في التحول لمركز إقليمي للطاقة.

سعت التوجهات المصرية في المنطقة إلى توسيع بوصلة حركتها غربًا (نحو ليبيا)، وتأدية دور مركزي في سيناريوهات الأزمات في عموم منطقة البحر الأبيض المتوسط الأوسع، من خلال التوسط

---

(1) Alaa Elhadidi, "Egypt's Shifting Foreign Policy Priorities", The Cairo Review of Global Affairs, 29, Spring 2018, pp. 79-87.

(2) Anoushiravan Ehteshami, The MENA Regional Security Architecture, in; Erika Holmquist and John Rydqvist (Ed), The Future of Regional Security in the Middle East, op.cit, p.27.

في حل الأزمات الناشبة (فلسطين، سوريا، وليبيا)[1]، وهو ما يفسره لنا رغبتها بتنمية علاقاتها مع القوى الفاعلة، إذ بدأت العلاقات المصرية الروسية يتحسن بشكل ملحوظ تجارياً وعسكرياً، عندما بدأت العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر في التدهور في نفس الوقت بسبب القلق المتزايد بشأن ما تعتبره الولايات المتحدة التعامل مع الإخوان المسلمين، ودورهم في الحياة السياسية ، ولكن هذه العلاقة تغيرت عندما عمدت الولايات على إجراء مراجعة للدور المصري ووجودها العسكري في مراحل لاحقة[2].

ثالثاً. الرؤية المصرية لتفاعلات البيئة الإقليمية:

يشهد الإقليم صعوداً لنفوذ العديد من القوى الإقليمية والدولية، مثل؛ الصين، والولايات المتحدة، وروسيا، وغيرها، فضلاً عن النفوذ التركي والقوى الصاعدة الأخرى الفاعلة في معادلة التوازن الإقليمي في ظل ما تتمتع به المنطقة من أهمية جيوستراتيجية بالغة، وتسعى هذه القوى الإقليمية والدولية إلى ترسيخ نفوذها في المنطقة، سواء عبر بوابة تعزيز التعاون الأمني والعسكري أو عبر بوابة تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل المتعدد المحاور، أو من خلال توفير الدعم السياسي في المحيط الإقليمي والدولي، إذ عمدت مصر في توجهاتها إلى تبني العمل الإقتصادي متعدد المحاور مع دول المنطقة (مصر-قبرص- "إسرائيل"، مصر- قبرص-اليونان، مصر-السعودية-الإمارات)[3]، وهو الأمر الذي ألقى بضلاله على توجهاتها، ووجدت صداها بإنخراطها في معظم قضايا المنطقة، لذا تبنت تلك التوجهات سياسة من (السياسة الوقائية إلى الاندفاع) (على وفق وجهة النظر المصرية)، سيما وأن الفترات الماضية شهدت غياب الدور المصري عن تأدية دور حيوي، وإنحساره إقليمياً، وهو ما يتطلب إعادة صياغة ذلك الدور ليتضمن:

- الإنخراط الفعال في تفاعلات شؤون المنطقة.
- إيجاد الحلول للقضايا الراهنة.
- طرح المبادرات المختلفة لتفعيل العمل المتعدد الأطراف والتعاون الإقليمي.

تكمن أهمية المنطقة (على وفق وجهة النظر المصرية) في كونها تشرف على العديد من أهم ممرات الملاحة الدولية في العالم وهو البحر الأحمر، الذي يُعد حلقة الوصل بين القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا؛ بربطه بحر العرب، والمحيط الهندي، وخليج عدن، ومضيق باب المندب (ذي الأهمية الإستراتيجية) بقناة السويس التي تمثل ممر استراتيجي مهم لمصر ولحركة التجارة الدولية حيث يمر من خلالها ما يقرب من 12% من التجارة العالمية و30%من حركة الحاويات الدولية، وتنقل ما يزيد قيمته عن تريليون دولار أمريكي من البضائع سنويًا[4] تشمل نحو ما يقرب من 6.2 مليون برميل يوميا من النفط الخام المُحمل إلى أوروبا، والولايات المتحدة، وآسيا، إلى جانب أكثر من 50 مليون طن من المنتجات الزراعية كل عام؛ وغيرهما من المنتجات، مما يعكس حجم الترابط والتقارب الجغرافي بين مصر ودول إقليم شرق أفريقيا، وما تُمثله من أهمية إستراتيجية لكل الأطراف.

تتمتع المنطقة بالإضافة إلى سبق ذكره، بأهمية متنامية في مكانتها سيما في مجال الطاقة بعدما أصبحت مصر مركزاً إقليمياً للطاقة في شرق المتوسط، وهو ما يُشير إلى تمدد الطموح المصري لتأدية دور فاعل في عموم منطقة شمال

---

[1] Federica Saini Fasanotti, The new, great, dangerous game in the eastern Mediterranean, Analysis, (Washington D.C, Brookings institute), Friday, August 28, 2020

[2] Anna Borshchevskaya, Russia in the middle east: Motives, Consequences, Prospects, (Washington D.C, The Washington Institute for Near East Policy), 2016, pp.21 -24.

[3] محمد شادي، البعد الإقتصادي في إدارة التحركات المصرية في الإقليم، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 125، تموز 2021، ص ص 134-136.

[4] Gregory Aftan dilian, Increasing Contestation over the Red Sea and Horn of Africa, (Arab Center. Washington DC), 23 December 2020.

http://arabcenterdc.org/policy_analyses/increasing-contestation-over-the-red-sea-and-horn-of-africa/

وشرق أفريقيا وشرق المتوسط، خاصةً في ظل مساعي دول منطقة شرق أفريقيا إلى تعزيز استثماراتها في مجال الطاقة، وهو ما تسعى مصر للإستفادة منه للتحول إلى مركز إقليمي لتجارة الغاز في البحر المتوسط، من خلال محطات الإسالة التي تمتلكها، والتي يمكن من خلالها استيراد الغاز المكتشف في دول شرق المتوسط، من أجل تسييله وإعادة تصديره، خاصة لأوروبا، إذ تهدف مصر إلى جذب الغاز الخام المكتشف في كل من قبرص و(إسرائيل) ولبنان ودول المنطقة الأخرى ومعالجته في منشآتها قبل إعادة تصديره أو استغلاله في الصناعات المصرية، مما يعود بالنفع الكبير على الاقتصاد القومي المصري بما يؤكد على أهمية الدور المصري في مستقبل غاز منطقة شرق المتوسط بموقعها الاستراتيجي.

تبنت التوجهات المصرية في المنطقة سلسلة من الإجراءات والتدابير الداخلية التي استهدفت توفير إطار قانوني مرن بعد توالي إكتشافات الطاقة ومواردها، إذ تبنت مقاربة تعاونية ثنائية ومتعددة الأطراف نجحت معها في أن تصبح (بإجماع الخبراء والمحللين) اللاعب الفاعل والرئيسي في مجال الطاقة في شرق البحر المتوسط[1]، ليس فقط بالنظر إلى إجمالي احتياطياتها الضخمة من الغاز، أو تميزها كسوق محلية كبيرة وقادرة على تصدير الفائض من حاجتها من الغاز الطبيعي، بل أيضًا قدرتها على حشد دول الإقليم من أجل تبنى صيغة تعاونية لاقتسام ثروات المنطقة في إطار تنظيم إقليمي يراعى مصالح جميع الأطراف على قاعدة المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة، وضمن هذا الإطار إرتكزت التوجهات المصرية المتوسطية على عدة أهداف نذكر منها الآتي:

1- إعادة بناء دورها في المنطقة بما يتناسب مع طموحها في تأدية دور قيادي كما كانت في السابق.
2- تكثيف التوجهات السياسية والأمنية لمواجهة السياسات المنافسة لها سواء للقوى الكبرى أو الإقليمية التي تعرقل الجهود المصرية للحفاظ على مصالحها في المنطقة.
3- تنمية مقدرات مصر من الطاقة بتعظيم عوائد اكتشافات الغاز في المنطقة لتوفير احتياجات المختلفة.
4- تعظيم قدرات الردع العسكري البحري والجوي والبري لتأمين وحماية المصالح المصرية في المنطقة.
5- مكافحة الإرهاب المتمثل بالحركات الراديكالية والانفصالية المتطرفة[2].

إعتمدت التوجهات المصرية تجاه منطقة شرق المتوسط على جملة من تحركات متعددة سبيلاً لتفعيل دورها في تفاعلات البيئة الإقليمية إلى جانب باقي القوى الفاعلة فيها، لعل أبرزها تأسيس التعاون الرباعي في إطار صيغة (3+1) [3] في الثامن من كانون الثاني 2020، حين استضافت القاهرة الاجتماع الأول لوزراء الخارجية للدول الأعضاء، وكان الهدف منها تعزيز الأمن والاستقرار في شرق البحر المتوسط*، لذا توجهت مصر للإعتماد على بناء تحالفات متعددة تقوم على أسس المصلحة اقتصادية

---

[1] سياسة الطاقة المصرية شرق المتوسط ، نشر المقال بجريدة المصري اليوم بتاريخ 17 آب 2020

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2013540

[2] Nadia Alexandrova – Arbatova , Great powers involvement in Eastern Mediterranean , Eastern Mediterranean policy Note , Cyprus center for European and international affairs , university of Nicosia , No . 29 , August 2018 ,pp 3- 4 .

[3] محمد حسن سياسة نشطة".. مصر وهندسة التحالفات في منطقة شرق المتوسط،(القاهرة، المركز المصري للفكر والدراسات والإستراتيجية) ، تشرين الثاني 2019.

- تم تأسيس هذه الآلية بين كل من مصر وقبرص واليونان ومن ثم دعوة فرنسا لها لتركيز الاهتمامات المشتركة نحو أهداف محددة، كتدعيم الشراكات الدفاعية والعسكرية والاقتصادية بينهم، والانخراط على المسرح البحري وفقًا لقانون البحار الأممي، المنظم لعمليات الترسيم البحري، فضلاً عن تبني مقاربات سياسية متوافقة تجاه تطورات الأزمات السياسية في المسرح البري الممتد من

المشتركة بين الدول المعنية، والبناء عليها سياسيًا وعسكريًا، وتقوم هذه الفكرة على قناعة مهمة بأن المستقبل للتحالفات الاقتصادية عوضًا عن تلك الإيديولوجية والأمنية البحتة التي كانت سائدة إبان المراحل السابقة والتي انهارت في خضم الحرب الباردة، وهو ما يتم حاليًا في منطقة شرق المتوسط التي تشهد تنامي هذا النوع من التحالفات، سيما الثنائية منها [1].

ضمن هذا الإطار، عمدت مصر سرعة إنجاز ترسيمات الحدود البحرية وتقسيمات المناطق الاقتصادية الخالصة مع قبرص واليونان، ودخلت في خط اتصال مع (إسرائيل) بشأن الغاز، وعقدت اتفاقات في هذه الصدد، من خلال آلية العلاقات الجماعية بين مصر واليونان وقبرص، وهو ما تبلورت عنه عدة قمم بين رؤساء الدول الثلاث، والثانية من خلال بيان نقاط التماس مع القوى الدولية الكبرى الرئيسية المعنية بغاز المتوسط: الإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وروسيا[2]، كما أن موضوع الطاقة أحد الدوافع لبناء شراكات ثلاثية لدعم التفاعلات الإقليمية وتعزيز التعاون الإقليمي في الحركة المصرية كما هو الحال مع قبرص و(إسرائيل)[3].

على الصعيد الإقليمي، قادت مصر منذ عام 2015 – 2014 جهودا دبلوماسية مكثفة، من خلال آلية للتعاون المتعدد الأطراف في شرق المتوسط، نتج عنها إنشاء منتدى للغاز في المنطقة، أعلن عنه في كانون الثاني 2019 ثم أصبح منظمة دولية إقليميةً متكاملة الأركان تستضيفها مصر اعتباراً من آب 2020، وقد مثل ذلك أفضل ردع ضد المسار التوسعي لتركيا وترسيخ العمل المنظم إلى جانب التعاون في مختلف المجالات فيما بين الجيران الإقليميين، وهنا تعمد مصر التركيز في توجهاتها الإقليمية على مسارين رئيسيين هما: شرق المتوسط والأزمة الليبية، لإعادة صياغة دورها الجيوسياسي وأهدافها الإستراتيجية في المنطقة، حيث إتسم الأداء المصري بالترابط والديناميكية[4].

عمدت مصر إلى تكثيف الجهود السياسية والأمنية على الصعيدين الدولي و الإقليمي وتفعيل أُطر التعاون السياسي و الأمني و القانوني مع دول شرق المتوسط و الإتحاد الأوروبي والدول العربية لإجهاض التحركات والمناورات التركية) (تهديد شركات التنقيب على الغاز- الاتفاقية الأمنية والعسكرية بين تركيا وحكومة الوفاق الليبي) لعرقلة تعيين وتقنين الحدود البحرية بين دول شرق المتوسط، وتقويض تطوير عمليات التنقيب عن الغاز وإنتاجه في شرق المتوسط، مع التأكيد على تحقيق قدرًا كبيرًا من التوازن في علاقتها مع القوى الكبرى الفاعلة من خلال استمرار العلاقة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، وفى الوقت نفسه فتحت آفاقًا جديدة للعلاقات مع قوى كبرى أخرى مثل روسيا والصين والاتحاد الأوربي، التي

العراق حتى دول الساحل والصحراء وخليج غينيا، وفي المسارح البحرية الآتية "الخليج العربي وخليج عدن، والبحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط"، وهو يمثل رغبة مصرية لمواجهة طموحات تركيا.

[1] Nael Shama, Between Alliance and Entent: the Egyptian-Greek-Cypriot partnership, in; Zenonas Tziarras (Ed), The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships and Regional Security, (Oslo, Friedrich-Ebert-Stiftung and Peace Research Institute),2019, p.

[2] أحمد عبد الرحمن خليفة، موقع مصر في التفاعلات الإقليمية والدولية الغازية بعد اكتشافات شرق المتوسط، (إسطنبول، أركان للدراسات والأبحاث والنشر)، 2021، ص ص 3-21.

[3] شريفة كلاع، المعالم الجغرافية والإستراتيجية للطاقة والتحولات المحدثة في الأمن الطاقوي العالمي: حوض شرق المتوسط أنموذجاً، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 12 كانون الثاني 2019، ص209.

[4] عزت سعد، توجهات السياسة الخارجية المصرية (منذ 2014 وحتى الآن)، آفاق إستراتيجية، (القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)، العدد 3، تموز 2021، ص 3.

تمتلك قناعة مهمة مؤداها ضرورة الإستعانة بقوة إقليمية مهمة[1]، مثل مصر لتعزيز مصالح معظم القوى في المنطقة، وهو ما يفسره لنا تنامي العلاقات المصرية الروسية بجوانبها الإقتصادية والعسكرية[2].

من الجدير بالذكر أن المصالح المصرية في المنطقة تتمحور بـ حماية مصادر الطاقة المكتشفة من الغاز والبترول في المنطقة الإقتصادية المصرية الخالصة في ظل سياسات إقليمية مناوئة لقوى دولية وإقليمية، وصراعات تنافسية وتهديدات على الصعيدين الدولي و الإقليمي.

منطقة شرق المتوسط اتسمت خلال السنوات القليلة الماضية بسمات البيئة الأمنية الإستراتيجية غير المستقرة، وأصبحت بعد اكتشاف الكم الهائل من الغاز الطبيعي فيها منطقة جذب استراتيجي للقوى الكبرى ومجال حيوي لتنافس القوى الإقليمية، وتصاعد حدة التوترات بها التي تنذر باحتمالات حدوث مواجهات عسكرية بين الدول المطلة على البحر المتوسط، حيث تسببت الصراعات التنافسية على تقاسم مناطق اكتشاف الغاز وتعيين الحدود ومسارات أنابيب التصدير، والتنافس بين المراكز الإقليمية للطاقة في متغيرات جديدة في خريطة التحالفات الإقليمية، من ثم في معادلة توازن القوى والتوازن الإستراتيجي في المنطقة، بالإضافة إلى حالة التحفز العسكري بين مختلف الأطراف في شرق المتوسط، وتزايد حدة التهديدات الجيوسياسية في المنطقة.

ولدعم دورها في المنطقة عمدت مصر إلى تكثيف توجهات السياسة الخارجية المصرية على الساحة الدولية لإبراز دورها "كعامل مساعد" لتنفيذ استراتيجيات الدول الكبرى تجاه موضوع "طاقة" شرق المتوسط، وتعظيم حصة مصر في سوق الغاز العالمي، وذلك من خلال التالي:

1. الحفاظ على علاقات تعاونية ومتوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أهم الفواعل على المستوى الدولي والشرق أوسطي لتأييد ودعم السياسات المصرية تجاه طاقة شرق المتوسط.
2. تنمية وتعزيز العلاقات مع روسيا و استثمار اتفاقية الشراكة الإستراتيجية معها لكسب تأييدها، وتعزيز توجهاتها في المنطقة[3].
3. لعلاقات التعاون المصري مع كل من قبرص واليونان، وتحييد الدور التركي المناوئ للسياسات والجهود المصرية في مجال الطاقة في شرق المتوسط.
4. كسب تأييد روسيا للسياسات المصرية تجاه طاقة شرق المتوسط من خلال الإستعانة بالخبرة الروسية في مجالي النفط والغاز، كما سبق وأن مع وقعت روسيا إتفاقية عام 2009،

---

[1] محمد كمال، السياسة الخارجية المصرية ما بعد ٣٠ يونيو: أهداف ودوائر جديدة، مقالات، (القاهرة، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار)، الثلاثاء. 27 تموز،2021

https://www.idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/4890

[2] وهو ما لقي إستجابة من قبل روسيا التي عمدت إلى زيادة نفوذها في مصر منذ عام 2017 خاصة في الجانب العسكري مثل استخدام القواعد المصرية للطائرات المقاتلة الروسية، فضلاً عن إجراء أكبر مناورة دفاع جوي هناك على الإطلاق، كما بدأت روسيا في إنتاج مقاتلات Su-35 بقيمة 2 مليار دولار لمصر، للمزيد يرجى النظر إلى:

- Colin P. Clarke, William Courtney, Bradley Martin, Bruce McClintock, Russia Is Eyeing the Mediterranean: The U.S. and NATO Must Be Prepared, Commentary, (Santa Monica, Rand Corporation), June 30, 2020.

https://www.rand.org/blog/2020/06/russia-is-eyeing-the-mediterranean-the-us-and-nato.html

[3] Nicu Popescu and Stanislav Secrieru, Introduction: Russia's return to the Middle East, in; Nicu Popescu and Stanislav Secrieru (Eds), Russia's return to the middle east building sandcastles?, CHAILLOT PAPERS, (Paris, Institute for Security Studies), No.146, July 2018, p.9.

لغرض إنشاء خط غاز ما بين روسيا ومصر[1]، وهو ما دعم التوجه المصري لتعزيز العلاقة مع روسيا سواء بالجوانب الإقتصادية أم العسكرية والأمنية.

5. استثمار الإشادة بنجاح مصر في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، لإبراز أهمية الدور المصري في مستقبل الترتيبات الأمنية والحفاظ على أمن و إستقرار منطقة شرق المتوسط، وذلك بالتنسيق مع القوى الدولية والإقليمية الفاعلة.
6. تفعيل الدور المصري في " منتدى شرق المتوسط للغاز" لتعزيز مجالات التعاون بين مصر و الإتحاد الأوربي في مجالات تصدير الطاقة.
7. إستثمار مبادرة "الصين – أفريقيا" و كذلك إستثمار التقارب المصري الصيني في دفع علاقات التعاون في مجال الطاقة.

كل ما سبق، جسدته مصر من خلال رؤيتها لطبيعة دورها في المنطقة والذي تحاول من خلاله تبني صيغة يطغى عليها الجانب الإقتصادي أكثر من مثيله السياسي أو الأمني في ظل بيئة إقليمية تشهد المزيد من التوجه نحو الجوانب الإقتصادية، وضمن هذا الإطار عملت مصر في صياغة رؤية جديدة لتعزيز دورها وتنمية مكانتها في المنطقة، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتوزيع الغاز والنفط لدعم مكانة مصر الإقتصادية في المنطقة تقوم على التالي:

- طرح مناطق البحث والاستكشاف عن الغاز والنفط في البحر المتوسط والأحمر المتنازع عليها بصفة دورية على المستوى الدولي، والترويج لها خلال المؤتمرات والمحافل الإقتصادية الدولية والبعثات الفنية.
- التوسع في إبرام اتفاقيات شراكة مع الشركات الأوروبية لاستيراد الغاز من مصر، وتصديره إلى أوروبا عن طريق محطات الإسالة المصرية[2].
- تكثيف المباحثات مع الإتحاد الأوروبي لتمويل خط أنابيب غاز يربط بين مصر والدول الأوروبية وتقديم التسهيلات اللازمة لإنجاح المباحثات نظراً لما يمثله هذا المشروع من أهمية في تأهيل مصر لأن تكون مركزاً إقليمياً لتجارة وتوزيع الطاقة.
- الإستفادة من التوجهات الصينية لتعميق ارتباطها الاقتصادي بالسوق الأوروبية والقدرات التمويلية للمؤسسات الآسيوية لتمويل بعض مشروعات البنية الأساسية ذات الصلة بنقل الغاز من مصر لأوروبا.
- تكثيف التفاوض مع كل (إسرائيل) وقبرص واليونان و الإتحاد الأوربي لمد خط أنابيب غاز يبدأ من مصر وصولاً إلى أوروبا لتصدير الغاز إليها.

الميزة الجغرافية لمنطقة شرق المتوسط، واحتوائها العديد من مصادر الطاقة والثروات الطبيعية جعل منها مجال اهتمام لمصر، وتوافقها مع الرغبة المصرية في الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وإعادة رسم دورها الإقليمي ليتضمن الفاعلية في عموم المنطقة، دفعها لتفعيل ذلك الدور في منطقة شرق المتوسط، الأمر الذي دفع بالعديد من الآراء[3] إلى اعتبار ذلك الدور من الركائز في تفاعلات المنطقة وتوجهاتها.

1() أسماء صحراوي، الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط، مذكرة قدمت لنيل رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2015 – 2016، ص 120.

(2) Henri J. Barkey, and Ellen Laipson, The Prospects for Conflict or Cooperation, The Cairo Review of Global Affairs, (School of Global Affairs and Public Policy, the American University in Cairo), summer 2020, Vol.38.

(3)ياسمين أيمن، رؤى غربية لفاعلية الدور الإقليمي لمصر في السنوات الأخيرة، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 226، كانون الثاني 2022، ص. 264.

الخاتمة:

تبني مصر لتوجهات جديدة كان لها الأثر الكبير فاعلية الدور المصري في المنطقة، وأعتبرت محورًا رئيسيًا في معظم تفاعلاتها[1]، كما ساهمت تحركاتها في تعزيز فرصها في التحول لمركز إقليمي للطاقة، كما أن تداعيات الأزمة الليبية وإكتشافات الغاز الطبيعي في المنطقة، وتنامي أدوار عدد من القوى الفاعلة من داخل وخارج المنطقة، أدى بمصر إلى إعادة توجهاتها نحو دور أكثر فاعلية يختلف بمضمونه عما كانت تؤديه في السابق.

ويمكننا القول، أن التطورات التي تشهدها منطقة شرق المتوسط في المدة الراهنة مثلت نقطة تحول فاصلة في طبيعة تفاعلاتها، خاصةً إذا ما علمنا أن نتائج تلك التفاعلات كانت الأساس في بناء بيئة أمنية جديدة لعموم المنطقة، وستمهد الطريق لإيجاد توازن إستراتيجي جديد لا يتضمن فاعلين جدد فحسب، بل وأنماط جديدة من التفاعلات وتوجهاتها كذلك، ومن هذا المنطلق سعت مصر إلى تبني توجهات جديدة في تفاعلات المنطقة تعمد من خلالها إلى تأكيد حضورها في معادلة التفاعل الإقليمي مع باقي القوى الفاعلة

(1) Anoushiravan Ehteshami, The MENA Regional Security Architecture, in; Erika Holmquist and John Rydqvist (Ed), The Future of Regional Security in the Middle East, op.cit, p.27.